

## فلسطين

# الأسرى يخسرون مكتسباتهم: حتى البرد علينا

وصول وضع الأسير نهار السعدي إلى نحو كارثي. وذكر أنهم حققوا انتصاراً جديداً على إدارة السجون التي سحبت ملابسهم في ظل الطقس البارد مع توصيات مشددة من جهاز «الشاباك». إضافة إلى أن «الوضع الإقليمي والمحلي لم يكن في مصلحتنا... لكننا حققنا مطالبنا بعد تسعة أيام من حوض الإضراب فقط». كما أعاد إضراب كانون الثاني 2014 الاعتبار إلى سلاح الامتناع عن الطعام، كما يرى.

ومن المقرر أن يباشر الأسرى خطوات أخرى في غضون انتهاء الشتاء، لضمان خروج باقي الأسرى المعزولين، والسماح بتوسيع زيارات أهالي أسرى غزة. وستكون البداية بإرسال رسائل إلى إدارة مصلحة السجون توضح مطالبهم، وفي حال الرفض سيبدأ التصعيد التكتيكي، كإرجاع وجبات الطعام والخروج بالحقائب في الفورة، والخطوة الأخيرة من أخطر أنواع التمرد الذي ترفضه إدارة السجون، وأخيراً الوصول إلى الطرقة على الأبواب والتهديد بحرق الغرف.

ويحدد عضو آخر في الهيئة القيادية لأسرى «الجهاد»، اسمه «أبو مصطفى» (سجن نفحة)، مدة شهرين للخطوات التدريجية، ثم سينقلون إلى الخطوة الاستراتيجية، أي الإضراب المفتوح عن الطعام، إذ سيكون شهر نيسان المقبل متزامناً مع يوم الأسير الفلسطيني.

وفضلاً عن إخراج المعزولين وقضية زيارة أسرى غزة، فإن من المطالب علاج المرضى، وإعادة زيارة أسرى الضفة والقدس مرة كل 15 يوماً، بدلاً من مرة كل شهرين، بجانب الانتهاء من التفتيش المهين لهم، وأيضاً استرجاع المحطات التلفزيونية العشر التي سحبت خلال العدوان الأخير على غزة، وتوسعة القيمة الشرائية في «الكنتينة». هي المطالب نفسها التي نقلها لنا أسرى في سجن «هداريم» و«جلبوع»، إذ أكدوا أنهم يعانون العقوبات نفسها، فضلاً عن نقل «أسرى حماس والجهاد» إلى سجون أخرى.

وكما يجري في كل شتاء، تمنع إدارات السجون دخول الملابس والأغطية إليهم، وخاصة الأسرى الجدد، ثم رفع أسعار المشتريات في الكنتينة، ويزيد على ذلك منع أجهزة التدفئة، وتسرب الأمطار في عدد من الغرف داخل السجون الرديئة.

(BCC)، فضلاً عن منع دخول الجرائد العربية والمرسلات، كما منعوا زيارات الأهالي لهم ووضعت أجهزة تشويش لحرمانهم من الاستفادة من الهواتف المهربة، التي تكلفهم آلاف الدولارات لإدخالها.

لكن أحد أعضاء الهيئة القيادية لأسرى «الجهاد الإسلامي» وقادة الإضراب الأخير في سجن «ريمون»، ويدعى أبو خديجة، أقر بأن إضراب الشهر الماضي الذي خاضه أسرى «الجهاد» كان مجازفة، ولم يراع القوانين العامة للإضراب في السجون «من حيث الزمان والواقع الداخلي والخارجي» التي توافق عليها الأسرى لضمان نجاح الإضرابات، وهم استطاعوا تكوينها بناء على خبرتهم في التعامل مع إدارات السجون. ويوضح أبو خديجة أنهم، لأول مرة، يدخلون المواجهة منفردين، لكنه يؤكد أنه لم يكن لديهم خيار آخر غير الصمود، وخاصة مع

الماضي، لإسناد الأسير نهار السعدي بعدما أبقى في العزل الانفرادي ثمانية عشر شهراً حرم فيها من زيارة الأهل، كما منع عنه إدخال الملابس والأغطية مع أنه مريض بالكلى. وبعد أيام الإضراب، حصل المضربون على بعض حقوقهم بالتدريج. أما الآن، فيحل الشتاء ضعيفاً قليلاً على الأسرى الذين يصفونه بعدوهم الأول، وخاصة مع توالي المنخفضات الجوية في ظل رداءة حالة السجون، ووجود بعض المعتقلات في الصحراء المفتوحة، كالنقب ونفحة.

«الأخبار» استطاعت التواصل مع بعض الأسرى الذين أكدوا مراراً تجنب ذكر أسمائهم حتى لا تستخدم إدارة السجون ذلك حجة لإدانتهم، إذ يوضح أحدهم، وهو مسجون في «النقب»، أن إدارة سجون الاحتلال تعمل بمبدأ «فرق تسد»، إذ فرضت عقوبات مخففة على أسرى حركة «فتح»، مقابل أخرى مشددة على أسرى «حماس» و«الجهاد الإسلامي». ومن العقوبات المشددة، تقليص ساعات الفورة (فسحة يخرج فيها الأسرى إلى الشمس والهواء) من أربع ساعات إلى ساعة واحدة فقط، فضلاً عن تخفيض قيمة مشترياتهم من «الكنتينة» (دكانة صغيرة في السجن)، من 1200 شيكل إلى 400 شيكل (1 دولار = 3,9 شيكل). أيضاً، قلص الاحتلال عدد المحطات التلفزيونية التي يمكن للأسرى مشاهدتها من عشر قنوات إلى ثلاث هي: القناة العبرية الأولى والثانية، والتي بي سي

ينتظرون اللحظة المناسبة لتغيب عيون الرقابة الإسرائيلية عنهم حتى يتواصلوا عبر الهاتف ويطمئنوا أهاليهم إلى حالهم في الشتاء الصعب. أسرى فلسطينيون تحدثوا.

من سجون عدة، عن حقوقهم التي سحبت عنوة، وما يتوون فعله في الأشهر المقبلة مع غياب الاهتمام المحلي والدولي بهم

### غزة - أهل الحجارة

فقد الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال، فجأة، جل ما ناضلوا من أجله بإضراباتهم، الفردية والجماعية، عن الطعام، بل قد قياسية تجاوزت المعروفة تاريخياً، إذ استغللت مصلحة السجون الإسرائيلية فرصة انشغال الساحة الفلسطينية، سياسياً وميدانياً، لتنقض على الأسرى سالبه إياهم حقوقهم. فمئذ حادثة اختفاء ثلاثة من المستوطنين في مدينة الخليل، جنوب الضفة المحتلة، في حزيران الماضي، وخلال الحرب الأخيرة على غزة (تموز وأب)، سحبت سلطات الاحتلال معظم الإنجازات السابقة، وزادت على آلاف المعتقلين مئات آخرين، كما حكم العشرات بأحكام إدارية، منهم الأسير خضر عدنان الذي كان فاتح معركة الإضراب، وما هو يخوض إضرابه الثاني، هذه الأيام، بعد تجديد الإداري بحقه.

كذلك، بدأ مسلسل إعادة الأحكام القاسية والطويلة على بعض من حرروا في صفقة جلعاد شاليط، ورفضت استئنافاتهم على الأحكام الجديدة، في خرق واضح لاتفاق إخراجهم، وغياب مستغرب للوسيط المصري، فضلاً عن التعقيدات التي تشوب زيارات الأهالي، يقف مئات الأسرى المصابين بأمراض مزمنة، كالقرحة والسكري والسرطان، على ناصية الإهمال. مقابل ذلك، قاد أسرى حركة «الجهاد الإسلامي» إضراباً جماعياً، الشهر

السياسية «المشتركة»، ويرى فريق مهم في «دولة القانون» أنه برغم أن العبادي ينتمي إلى «حزب الدعوة» وكان من ضمن «دولة القانون» لدى اختياره خلال الصيف الماضي لتأليف الحكومة، إلا أن أدبياته السياسية بعيدة عن أدبيات الفريق الذي يقوده المالكي، وبالتالي لا يمكن احتساب منصب رئاسة الوزراء على «دولة القانون».

### استعدادات لوثيقة «مكة 2»

في غضون ذلك، وخلال اليوم الأخير من زيارته إلى العراق، رأى الأمين العام لـ «منظمة التعاون الإسلامي»، إياد مدني، أن «التنظيمات الإرهابية» تمثل خطراً على جميع دول المنطقة، فيما ذكر أن المنظمة اتخذت قراراً بإنشاء مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية في مدينة مكة من أجل التصدي لكل فكر متطرف.

وقال مدني خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية العراقي، إبراهيم الجعفري، في بغداد، إن «ما لمسه من لقاء المسؤولين ورجال الدين العراقيين، أنهم يشعرون بأن العراق الآن في لحظة تهاوؤ في المنعطف الذي يسير فيه، (وتهاوؤ) بأن يكون عراقاً موحداً متماسكاً منفتحاً على دول الجوار»، لافتاً إلى أن «المنظمة تسعى الى عقد اجتماع لعلماء العراق لتقريب الفكر وتجاوز الخلافات بين المذاهب الإسلامية»، تحت مسمى «مؤتمر مكة 2».

وإبان اندلاع أعمال العنف الطائفية في العراق عام 2006، وقع علماء الدين العراقيين وثيقة تتألف من عشر نقاط، رمت، على نحو أساس، إلى إيقاف أعمال العنف وإلى «الابتعاد عن إثارة الحساسيات والفوارق المذهبية والعرقية والجغرافية واللغوية».

وكان مدني، وهو وزير الحج السعودي السابق، ووزير الثقافة والإعلام السابق، قد التقى، أول من أمس، في مدينة النجف، المرجع الديني السيد علي السيستاني. وشدد بعد اللقاء على أن «العالم الإسلامي يواجه اليوم تحديات... تتطلب وقفة موحدة بين كافة المسلمين». من جهته، رأى وزير الخارجية العراقي أن المساعدات التي تلقتها بلاده في مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» غير كافية، مضيفاً «لكن نأمل أن تستمر حتى تكون أفضل من ذلك». وقال «نحن نطلب دعماً ليس من موقع الترف. نحن نقاتل نيابة عن العالم كله». (الأخبار)

## هايزت إدارة السجون في طبيعة العقوبات المختلفة



أقر أسرى «الجهاد الإسلامي» بأنهم نجحوا في إضرابهم قبل شهر (أي بي آيه)

## تقرير

# تونس تشكك مشهدها... في رقعة السبسي

حالياً في نداء تونس تيارين: فهناك من يريد بناء حزب عصري، وهناك من يتعامل مع الحزب على أساس أنه تركية، في إشارة براهها مراقبون أنها تعني الفريق المحيط بالباقي قائد السبسي، وعلى رأسهم ابنه الحافظ قائد السبسي، الذي انضم إلى «الهيئة التسييرية» الحالية للحزب بعدما استقال والده. عموماً، مهما تكن وجهة الأمور، يبدو أن الباقي سيكون الراجح الأكبر. فهو يدير ببطء عملية تشكيل حكومة يريد لها أن تكون تحت عباءة مركزية قرار القصر الرئاسي، بخلاف ما ينص عليه الدستور الجديد للبلاد. ولإشارة، فإن اختيار الصيد لتشكيلها شكل الإشارات الأولى لهذا النهج، فضلاً عن ذلك فإنه يعيد تشكيل حزبه بما يتناسب ومقتضيات المرحلة المقبلة. أما عن «النهضة»، فيقول مراقب (يدرك السبسي طبيعة الأرض التي يتحرك عليها، ويعرف حدود الاشتباك مع خصمه الأول... لم ولن يتخطى ذلك)، مضيفاً في الوقت ذاته: «جميعنا ينتظر معرفة مآلات الخلافات الداخلية التي تواجهها النهضة». (الأخبار)

«النهضة» أعلنت قبل أيام استعدادها للمشاركة في حكومة حبيب الصيد (كان مسؤولاً في وزارة داخلية النظام السابق) «إذا تلقت عرضاً رسمياً». يذهب عدد من المراقبين إلى القول بأن هذا القرار رمي بقنبلة في هيكل «النداء» على اعتبار أنه غير مقبول لدى فئة مهمة من قياديه، فيما يعتبر آخرون أن «الحركة» تواجه «تصدعات» واضحة في هياكلها وهي تحاول عبر قرارها الأخير كسب الوقت والمناورة.

أما الصعوبات التي يواجهها «النداء» فهي تنبعث من كونه هجيناً في تركيبته، إذ بناه السبسي قبل نحو ثلاثة أعوام عبر جمع شخصيات متباعدة في توجهاتها («دستوريين» ويساريين ونقائين)، لكنها كانت موحدة في حينه على مواجهة حكم «الإسلاميين». ولا تتف النقاشات عند حدود القبول بـ«النهضة» كشريك أو لا، بل تتمحور الخلافات حول توزيع الأدوار ضمنه وحول مسألة أساسية، وهي انتخاب رئيس جديد له بعد تسلم قائد السبسي مقاليد الرئاسة.

ويقول النائب عن «النداء»، خميس قسيلا، إن «هناك

طوت تونس صفحة الذكرى الرابعة على خلع الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في «14 جانفي»، لتدخل ابتداءً من أمس، في مشهد سياسي جديد، يديره رئيسها الباقي قائد السبسي ويسعى من خلاله إلى تحديد قواعد «الجمهورية الثانية» وأفق أدوار مختلف أفرقتها. قد تكون تلك خلاصة الارتباك البادي اليوم ضمن الساحة التونسية على خلفية التجاذبات الحادة. بشأن تشكيل الحكومة المقبلة.

وعلى الرغم من عبور البلاد بمراحل مختلفة خلال الأعوام الماضية، لا تزال التجاذبات الإعلامية تتحكم بيوميات المشهد، بشكل ينجح في خلق استقطاب لدى الرأي العام حول أي من القضايا المطروحة؛ سياسية كانت أو اجتماعية، أو حتى ذات طبيعة اقتصادية. واليوم، يعيش التونسيون على وقع قضية تشكيل الحكومة، وما يرافقها من نقاشات تدور حول مسألتين: إمكانية مشاركة «حركة النهضة» (69 نائباً من أصل 217) فيها أو لا، إضافة إلى طرح قضية الخلافات داخل «نداء تونس» (حزب الرئيس؛ 86 نائباً) بشأن التعاطي مع المرحلة الراهنة.

بعد ذلك، من المقرر أن يسافر السبسي إلى سويسرا من أجل حضور منتدى دافوس، في خطوة يراد منها تشجيع المستثمرين على زيارة القاهرة والتعرف إلى فرص الاستثمار في مجال السياحة والعقارات.

ويعقب أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة والمختص بالشأن الخليجي، شفيق البحيري، على أن الزيارة، بكل ما تحمله من جوانب سياسية، هدفها الواضح هو الاقتصاد. لكن البحيري لم يستبعد حدوث لقاء بين السبسي وتميم، وخاصة أن المؤتمر يقام في دولة خليجية، معيداً الإشارة إلى أن قطر مشاركة، أصلاً، في مؤتمر شرم الشيخ، كما أنه «ليس متوقفاً غيابه عن القمة العربية المقررة نهاية آذار أيضاً، ما يعني فرصاً أخرى للقاء».